ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

**Rese. Ahmed Hashim Naji**

**Diwaniya General Directorate of Education**

**Dr. Ali Khairy Matroud Al-Kinani**

**University of Wasit, College of Education**

**Email:**
alimatrod2007@gmail.com
alzhymyahmd2@gmail.com

***Keywords:***

**Native Americans, Removal, Andrew Jackson, Cherokee.**

CC BY

**A r t i c l e i n f o**

***Article history:***

Received 27. Feb 2025

Accepted 19. Mar.2025

Published 25. Aug.2026

# The White Population and Displacement Policy of Indigenous People in the United States of America 1817-1832

A B S T R A C T

The indigenous people in the United States of America were subjected to a number of exclusion and deportation policies by the Americans in order to seize the lands in which they inhabited. The last of those policies was finalized by the Congress law of 1830, which included displacing indigenous people from areas east of Mississippi River neighboring the American states ranging to distant areas west of Mississippi River. With no doubt that 1830 law of removing and displacing indigenous peoples resulted from a series of events. That was not possible to happen after establishing the white dominance east of the Mississippi River during and following 1812 War, in addition there was a tense debate between the federal government and Georgia state regarding the rights in native peoples' land. This controversy reached its climax in the period of James Monroe presidency. In fact, these events indicated a turning point in United States history There was a growing belief among white statesmen that the unresolved relation between white people and native Americans was extended to be on a crisis level, so there was a desire to displace the native American population by enhancing political conditions that allowed introducing federal legislations to handle with the situation. It was probable that Americans' motive and enthusiasm to expand in the late portion of 19th century first decade and 1820s got into a conflict with U.S. policy toward native American population. Also, originated contradictions in in the United States, particularly concerning the ate about native American population increasingly prospective.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.4293

# البيض وسياسة تهجير السكان الأصليين في الولايات المتحدة الامريكية ١٨١٧-١٨٣٢

**الباحث: أحمد هاشم ناجي الزحيمي** **أ.د. علي خيري مطرود الكناني**
**المديرية العامة لتربية الديوانية** **جامعة واسط ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية**

**الملخص**

تعرض السكان الأصليين في الولايات المتحدة الامريكية لعدد من سياسات الإقصاء والإبعاد من أجل الاستحواذ على الأراضي التي كانوا يقطنون فيها من قبل البيض وكانت نهاية تلك السياسات عندما توجها الكونغرس بقانون عام ١٨٣٠ والذي تضمن تهجير السكان الاصليين من مناطق شرق نهر المسيسيبي والمجاورة للولايات الامريكية الى مناطق بعيدة في غرب نهر المسيسيبي، ولا شك أن قانون إزالة وتهجير السكان الاصليين لعام ١٨٣٠ نشأ بسبب سلسلة من الأحداث. ولم يكن مقدرًا لها أن تحدث بعد تأسيس هيمنة العرق الابيض شرق نهر المسيسيبي أثناء وبعد حرب عام ١٨١٢, فضلا عن ذلك الجدال المرير بين الحكومة الفيدرالية وولاية جورجيا حول الحقوق في أراضي السكان الأصليين والذي بلغ ذروته في عهد جيمس مونرو، والواقع أن تلك الأحداث كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الولايات المتحدة. فقد كان هناك اعتقاد متزايد الانتشار بين رجال الدولة البيض بأن العلاقة غير المحسومة بين العرق الابيض والسكان الاصليين قد وصلت إلى نقطة حرجة, مما دفعهم الى الرغبة في إزالة السكان الأصليين, من خلال تعزيز الظروف السياسية التي سمحت بصياغة التشريعات الفيدرالية لمعالجة الموقف, ومن المرجح إن الدافع والحماس الذي لدى الأميركيين للتوسع في أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر وفي عشرينياته، قد دخل في صراع مع سياسة الولايات المتحدة تجاه السكان الأصليين, كما أن التناقضات المتأصلة في شؤون السكان الأصليين في الولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالمسألة غير المحسومة المتعلقة بالسيادة، جعلت الجدل السياسي بشأن السكان الأصليين ممكنًا بشكل متزايد.

**الكلمات المفتاحية:** السكان الاصليين، الازالة، أندرو جاكسون، الشيروكي.

## المقدمة

كانت السياسة الامريكية تجاه السكان الاصليين تعمل على ترسيخ شرعيتها وسلطتها، من خلال السيطرة على الشعوب الأميركية الأصلية وتأسيس مستوطنات بيضاء منظمة ومزدهرة في المناطق الداخلية القارية, لاسيما بغد ان ركز الامريكيين على تأمين العديد من الجيوب المحمية للاستيطان الأبيض في كل من أوهايو، كنتاكي، تينيسي، مستخدمين في ذلك المعاهدات لرسم حدود قانونية بين هذه الجيوب والمجتمعات الاصلية، كذلك استخدموا المعاشات والقوة العسكرية وعدد من خطط التنمية، إلى جانب تعزيز التبعية الأميركية الأصلية, في الوقت نفسه أقنع مفوضو المعاهدات الزعماء بالتنازل عن حقوق المرور على الطرق والأراضي التي استخدمتها الحكومة لربط وتطوير المستوطنات البيضاء المتفرقة, كما تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء، فضغطت على زعماء السكان الاصليين للتنازل عن معظم أراضي شعوبهم، وحصرهم في جيوب صغيرة.

## المبحث الأول: البدايات الأولى لسياسات التهجير والإزالة للسكان الاصليين ١٨١٧-١٨٢٩

على الرغم من أن سياسة الإزالة تعود الى ثلاثينيات القرن التاسع عشر وبالتحديد الى عهد الرئيس أندرو جاكسون، إلا أن سياسة الإزالة العدوانية التي اتبعها كانت في الواقع تتويجًا لحركة اكتسبت زخمًا تدريجيًا في الأوساط الرسمية لما يقارب من ثلاثة عقود, لاسيما بعد استمرار العرق الابيض بالتعدي بشكل مطرد على أراضي الشعوب الاصلية

(Satz,1975,p.p.1-40)، كما شكل أبرام المعاهدات احد الاساليب التي تم استخدامها عليها للحصول على تنازلات من وقت لآخر لإضفاء الشرعية على الغزوات التي شنها العرق الابيض تجاه سكان البلاد الأصليين, ومن خلال تلك المنطلقات كانت هناك أمال أنهاء المشاكل مرة واحدة وإلى الأبد من خلال حث السكان الاصلية لاسيما في المناطق الشرقية منهم على تبادل أراضيهم مقابل أراضٍ غرب نهر المسيسيبي، مما يترك المنطقة خالية من العبء للاستغلال الأبيض(Prucha, 1984, p.183).

ومما لاشك فيه ان فكرة تبادل الأراضي نشأت في عهد الرئيس توماس جيفرسون (١٠٨١-١٠٨١) في عام ١٨٠٣، عندما إضافة أراضي شاسعة للولايات المتحدة على أثر صفقة شراء لويزيانا (Lewis, Jr.,2003,p.46) إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تجعل الإزالة ممكنة, كما تعد نقطة تحول مهمة, فقد غير ذلك الحدث بشكل جذري رؤية الأميركيين لبلدهم والمجتمعات الاصلية(McDougall, 2005,p.p.419-421) واقترح جيفرسون أن تكون منطقة لويزيانا موطناً جديداً لهؤلاء السكان، الذين كانوا عقبة أمام التوسع الأمريكي, وفي تصريحاً عامة، له أكد الرئيس بأن "**الإزالة ستكون سياسة نبيلة**"(Bowes,2007,p.p.7-8), كما شهدت نهاية إدارة جيفرسون ضغط خفيف على قبيلة شيروكي، لتعريفهم بفكرة تبادل بلادهم الحالية بأراضٍ في الغرب, ووجه وزير الحرب استطلاع آراء الزعماء والسماح بمناقشة الموضوع حتى يمكن التأكد من الرأي السائد, وكان من المقرر تشجيع أولئك الذين اختاروا العيش بالصيد بشكل خاص على الهجرة، ومن الضروري ايضا توخي الحذر حتى تكون الإزالة نتيجة لميولهم الخاصة وليس بالقوة.
(Prucha,1984,p.184).

وقد تبلورت عملية الإزالة بشكل افكار جدية في عهد الرئيس الخامس جيمس مونرو(James Monroe) (١٨١٧-١٨٢٥) ووزير الحرب جون كالهون(John Calhoun) (١٨١٧-١٨٢٥) من خلال العمل على تغير الوضع الدائم لقبائل السكان الاصليين والذين اعتبروا وجود مجموعات كبيرة من القبائل التي وصفوها بالمتوحشة أو الغير متحضرة تحيط بالبيض المتحضرين أمراً يجب التخلص منه, ولذا كان الحل إما الإزالة إلى المناطق الغربية المفتوحة أو تغيير أسلوب حياتهم من حالة الصيد الى التمدن وهو امر يحتاج الى وقت طويل وصعب(Prucha,1984,p.183), وفي رسالة بعث بها مونرو إلى أندرو جاكسون في تشرين الأول ١٨١٧، أكد بأن "**اقامة مكان للشعوب التي تعمل بالصيد والمتوحشة تتطلب مساحة أكبر من الأراضي لدعمها، مما يتوافق مع التقدم والمطالبات العادلة للحياة المتحضرة، التي يجب ان ينتقلوا لها**"(Bassett,Vol.2,1931,p.p. 331-332 ), وعاد إلى الآراء نفسها في رسالته السنوية إلى الكونغرس في الثاني من كانون الأول، مضيفًا أنه "**من الصواب أن يخضع الصيادون للمزارعين, كما ستختفي مسألة حيازة الأراضي الشائكة إذا أمكن إبعاد السكان الاصليين إلى ما وراء نهر المسيسيبي**"(Prucha,1984,p.193 )، ولذا أذنت وزارة الحرب لمفوضيها بتقديم عروض سخية للقبائل الشرقية في محاولة لحملهم على قبول تبادل الأراضي طواعية, لاسيما ان مونرو وكالهون، وكذلك جاكسون، كانوا مقتنعين بأن مصلحة السكان الاصليين تتطلب إنهاء وضعهم المستقل داخل المستوطنات البيضاء وحثوا الكونغرس على اتخاذ بعض الإجراءات لمساعدتهم لتخلص من تلك الاستقلالية( Prucha, 1984,p.193).

وفي عام ١٨٢٠ كتب مونرو إلى وزير الحرب كالهون بشأن شؤون السكان الاصليين "**لقد حان الوقت للتخلص من مهزلة التعامل مع القبائل الشعوب الاصلية**", ومرة أخرى تمت الموافقة على آرائه، لكن كالهون لم يتمكن من حمل الكونغرس على تعديل نظام المعاهدات(Bassett,Vol.2,1931,p.p. 331-332), فخلال السنوات السبع والنصف التي شغل فيها كالهون منصب وزير الحرب، مع إدارة الشؤون السكان الاصليين تحت وزارته، تم توقيع أربعين معاهدة مع الأمم

الاصلية, لم تتغير الصورة لاسيما أن الوثائق تتحدث عن المنح والضمانات كما لو كانت القوى العظمى في العالم تتفاوض .(Prucha,1984,p.193)

أخذت مسألة الإزالة منعطفًا جديدًا وخطيرًا بسبب الظروف الخاصة المحيطة بالشيروكي في جورجيا وبدرجة أقل الكريك، وتشيكاسو، والشوكتاو في ألاباما وميسيسيبي, إذ تم توطين الشروكيين داخل حدود جورجيا, لاسيما أنهم امتلكوا ارتباط دائماً بأراضيهم, وكانوا مصممين على الاحتفاظ بها بأي ثمن، بغض النظر عما قد تقدمه لهم الولايات المتحدة كحافز للانتقال, وكانت إحدى مفارقات الموقف أن التقدم الذي أحرزته حضارة الشيروكي جعلهم أقل استعدادًا للرحيل, لاسيما أن الولايات المتحدة، من خلال المسؤولين الحكوميين بصورة مباشرة ومن خلال التشجيع الذي قدمته للجمعيات التبشيرية، من أجل حث الشعوب الاصلية على تبني أساليب البيض من خلال حرث التربة وتطوير فنون الغزل والنسيج المحلية(Woodward, 1963, p.p.139-156), كما أدى التعليم الرسمي في المدارس التيَ تدَّرَس باللغة الإنجليزية إلى ظهور مجموعة من القادة أغلبهم من ذوي الدماء المختلطة الذين كانوا قادرين على التعامل بفعالية مع المجتمع الأبيض, وبدأت اعداد لابأس بها بتعلم القراءة والكتابة, وبمساعدة المبشرين من مجلس الإدارة الأمريكي(Prucha,1984,p.184), فبدأت قبائل الشيروكي في نهاية عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر في نشر صحيفتهم الخاصة، شيروكي فينيكس(Cherokee Phoenix)، التي طبعت باللغة الإنجليزية وباللغة شيروكي والتي أصبحت وسيلة مهمة لنشر آراء شيروكي، سواء داخل أمتهم أو للعالم الأبيض, كما تبنى بعض زعماء الشعوب الاصلية نظام العبودية البيضاء للأفارقة, وأنشأوا نظامًا واسع النطاق للمزارع، التي تنافس نظيراتها البيضاء(.Trafzer, 2009,p.64) .

أختلف المعاصرون في آرائهم حول المدى الفعلي للتقدم في الأنماط الثقافية البيضاء، هل كان واضحًا فقط في المجموعة الصغيرة من ذوي الدماء المختلطة، الذين سعوا إلى التلاعب بمصائر الأمم الاصلية لمصالحهم الخاصة، أم أن عامة السكان تأثروا أيضًا؟ أياً كانت الحالة، فإن القبائل المتحضرة في جنوب شرق الولايات المتحدة لم تتوافق مع قبائل السكان الاصليين التي تم تصويرها على أنهم صيادون يحتاجون إلى تحويل أنفسهم إلى مزارعين وكان ذلك جزءًا شائعًا من الخطاب الذي يبرر الإزالة(.Woodward,1963, p.p.139-156).

وقعت جورجيا والسلطة الفدرالية على اتفاقية في ٢٤ نيسان ١٨٠٢، تنازلت بموجبها جورجيا للسلطات الفدرالية عن مطالباتها بالأراضي الغربية, وفي المقابل وافقت الولايات المتحدة على إلغاء حق السكان الاصليين في الأراضي داخل الولاية وتسليمها إلى جورجيا بمجرد أن يتسنى القيام بذلك سلمياً وبشروط معقولة, ومع تزايد جشع الجورجيين للأراضي على مر السنين، اتُهمت السلطات الفيدرالية بالفشل في تنفيذ نصيبها من الصفقة، لأن تلك السلطات لم تلغ حق الشعوب الاصلية في أراضي جورجيا(Stephens, 2013,p.83), ووصلت الشكاوى إلى واشنطن من قبيلة الشروكي الذين نظروا بقلق إلى تهديدات جورجيا وإلى التوصيات المتجددة التي قدمتها الادارة الفيدرالية لإبرام معاهدة لإلغاء مطالب الشعوب الاصلية ووبخ حاكم جورجيا الفيدرالية على تأخرها وضعفها، مؤكداً "**أن السكان الاصليين كانوا مجرد مستأجرين بإرادتهم الحرة وليس لديهم سوى حق مؤقت فقط في استخدام الأراضي للصيد**"؛ وأصر على أن جورجيا عازمة على الحصول على أراضي شيروكي(Royce, 1887, p.p. 233-238).

رد الرئيس مونرو على تلك الانتقادات في رسالة خاصة إلى الكونغرس في ٣٠ أذار ١٨٢٤، مدافعًا عن مسار أدارته، مؤكدًا أن حق السكان الاصليين لم يتأثر بأي حال من الأحوال بالاتفاقية مع جورجيا، ونفى أي التزام من جانب الولايات المتحدة بإجبار الشعوب الاصلية على التحرك ضد إرادتهم وكرر رأيه القوي بأن "**الإزالة ستكون في مصلحة السكان الاصليين**"، لكنه رفض أن تدفعه جورجيا إلى ما هو أبعد من سياسة الاتفاقيات, لذلك لم تفعل رسالة الرئيس شيئًا

لتهدئة غضب الجورجيين التي رد حاكمها في رسالة أخرى إلى الرئيس بشدة على سوء النية الذي اتسم به سلوك المسؤولين التنفيذيين في الولايات المتحدة لمدة عشرين عامًا(Prucha,1984,p.186).

مع اقتراب مونرو من نهاية ولايته، زاد إصراره على اتخاذ خطوات للحفاظ على القبائل التي تعيش حالة من التدهور، والتي أصبحت الآن مهددة بشكل متزايد من قبل جورجيا حيث أخبر الكونغرس في ٧ كانون الأول ١٨٢٤ بالظروف المزرية للشعوب الاصلية وخطر انقراضهم، وأن كان تحضرهم ضروريًا لبقائهم، لكن تلك العملية كانت بطيئة ولا يمكن تحقيقها بالكامل في المنطقة التي كان السكان الاصليين يقيمون فيها آنذاك (Israel,Vol.1, 1966,p.228). لم يكن لدى مونرو أي فكرة عن التهجير القسري؛ حتى لو كان الهدف هو أمن وسعادة السكان الاصليين، لأن ذلك يكون أمراً غير أنساني، وغير مبرر على الإطلاق، لم يكن هناك سوى حل واحد يجب دعوة السكان الاصليين وإقناعهم بالانتقال إلى موطنهم في الغرب، واعترف مونرو بأن الخطة ستكون باهظة التكلفة، لكنه لم ير أي حل آخر.
(Stephens, 2013,p.102).

قبل أن يتاح للكونغرس الوقت للتحرك، أرسل مونرو رسالة خاصة الى مجلسي الشيوخ والنواب بشأن الإبعاد، استنادًا إلى تقرير من كالهون بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٨٢٥, حث الرئيس فيها على اتباع سياسة ليبرالية ترضي كل من الشروكيين والجورجيين, وطالب "**بوضع خطة مدروسة جيدًا لحكم السكان الاصليين وتهذيبهم، والتي لن تحميهم من الدمار الوشيك فحسب، بل وتعزز رفاهيتهم وسعادتهم**" لاسيما انه كان مقتنعًا بأن مثل هذه الخطة عملية ويمكن جعلها جذابة للسكان الاصليين إلى الحد الذي يجعل الجميع، حتى أولئك الأكثر معارضة للهجرة، راغبين في الموافقة عليها في المستقبل القريب(Richardson,Vol.2, 1896,p.p.280-283).

كان جوهر اقتراحه هو إنشاء حكومة السكان الاصليين في الغرب، حكومة من شأنها الحفاظ على النظام، ومنع تسلل البيض، وتحفيز الحضارة, وفي الصدد ذاته قال مونرو للكونجرس: "**لا شك أن هذا الترتيب سيقدم اعتبارات القوة الكافية للتغلب على كل تحيزاتهم لصالح تربة موطنهم الأصلي، مهما كانت قوية**" ولإقناع السكان الاصليين بالاهتمام الصادق من جانب الحكومة برفاهيتهم، أوصى الكونغرس بالتعهد بالإيمان الرسمي للولايات المتحدة بتنفيذ الترتيبات التي اقترحها، وأوصى بإرسال مفوضين إلى القبائل المختلفة لشرح أهداف الحكومة لهم(Prucha, 1984,p.188).

تحرك الكونغرس على الفور لتنفيذ رسالة الرئيس, ففي اليوم التالي للرسالة، كتب السيناتور توماس هارت بينتون (Thomas Hart Benton) إلى كالهون أن لجنة شئون السكان الأصليين في مجلس الشيوخ قد تبنت بالإجماع النظام الذي أوصى به مونرو، وأرسل كالهون إلى بينتون مسودة مشروع قانون, وقد جاء هذا الإجراء، الذي قدمه بينتون في الأول من شباط، على نفس المنوال الذي اتبعه مونرو في توصياته، حيث سمح للرئيس بشراء الأراضي من السكان الاصليين الغربيين والتعامل مع القبائل الشرقية من أجل إبعادهم(Prucha, 1984,p.188), كما وجه الرئيس إلى "التعهد بإيمان الأمة" بأن القبائل المهاجرة سوف تحظى بضمان السلام الدائم والحماية من التطفل والمساعدة في تحسين أحوالها وتشكيل حكومة مناسبة، وتعيين مفوضين لزيارة القبائل لحملها على الانتقال, وكان من المقرر تخصيص مبلغ (١٢٥) ألف دولار لتنفيذ أحكام مشروع القانون, وكان ذلك بمثابة بداية واعدة، ولكن على الرغم من أن مشروع القانون قد مرر في مجلس الشيوخ، إلا أنه فشل في مجلس النواب(Prucha,1984,p.188).

لم تنتهِ الامور عند ذلك الحد, ففي كانون الأول ١٨٢٥، أصدر مجلس النواب قراراً كلف فيه لجنة شؤون السكان الأصليين بالتحقيق في مدى ملاءمة وفعالية إنشاء حكومة إقليمية للسكان الاصليين غربي نهر المسيسيبي، وفي ٢١ شباط ١٨٢٦، قُدِّم مشروع قانون جديد, مثل وجهة نظر الإداره، أذ أرسل جون كوك(John Cocke)(١٨٢٥–١٨٢٨)في عهد الرئيس السادس جون كوينزي آدامز(John Quincy Adams)(١٨٢٥–١٨٢٩)، رئيس لجنة شؤون السكان

الأصليين في مجلس النواب، نسخة من مشروع القانون السابق إلى وزير الحرب جيمس باربور(James Barbour)، طالباً رأيه بالقول: "**إن اللجنة راغبة في التعاون مع آراء الرئيس فيما يتصل السكان الاصليين داخل حدود الولايات المتحدة**"(Prucha, 1984,p.188), وفي رده على ذلك، جادل باربور بأن إبعاد السكان الاصليين هو الوسيلة الوحيدة لخدمتهم, واقترح خطوط عريضة لمشروع القانون تضمن:

اولا: تخصيص الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي للاستخدام الحصري السكان الاصليين.

ثانيا: إبعاد السكان الاصليين كأفراد، بدلاً من قبائل.

ثالثا: إنشاء حكومة إقليمية السكان الاصليين، على أن تحافظ عليها الولايات المتحدة،

رابعا: وتوزيع ممتلكات القبائل عندما تسمح الظروف بين الامريكيين البيض.

خامسا: ترك حالة السكان الاصليين الذين بقوا في الشرق دون تغيير (Prucha, 1984,p.188) .

وقد قُرأت رسالة باربور ونوقشت في اجتماع لمجلس الوزراء في السابع من شباط ١٨٢٦ ورغم أن الرئيس جون كوينزي آدامز(John Quincy Adams) أشار إلى أن ورقة باربور: "**مليئة بالخير والإنسانية**"، إلا أنه كتب: "**أخشى ألا تكون هناك خطة عملية يمكن من خلالها تنظيمهم في حكومة واحدة متحضرة أو نصف متحضرة**"( Adams, vol 7, 1877,p. 113), ولذلك فشل تمرير مشروع القانون، وفي بداية الدورة التالية للكونجرس، طلب مجلس النواب من وزير الحرب تقديم معلومات مفصلة عن حالة السكان الاصليين، واستعدادهم للهجرة، والتكاليف المحتملة لإبعادهم, وأجاب توماس ماكيني(Thomas McKinney) على طلب باربور في وثيقة جادة ومعقولة اعترف فيها بصدق بنقص المعلومات حول الكثير مما أراد مجلس النواب معرفته، وأقر بالصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ عملية الإبعاد, ومع ذلك، أصر بقوة على أن البرنامج ممكن وأن السكان الاصليين يمكن إقناعهم بقبوله إذا تم التعامل معهم بالطريقة الصحيحة( Prucha, 1984,p.189).

في ٢٦ من تموز ١٨٢٧، تبنت أمة شيروكي دستوراً مكتوباً مستوحى من دستور الولايات المتحدة، حيث أكد على أنهم من الأمم ذات السيادة والاستقلال على وجه الأرض، وأنهم يتمتعون بسلطة كاملة على أراضيهم( Burke,1969, p.502), وقد أثار ذلك التحرك من جانبهم انزعاجاً شديداً لدى السلطات الفدرالية, فكتب وزير الحرب إلى وكيل شيروكي، محذراً من أن الدستور لا يمكن أن يُفهَم على أنه يغير العلاقات القائمة آنذاك بين السكان الاصليين والولايات المتحدة, وفي مجلس النواب، صدرت توجيهات إلى لجنة القضاء ثم لجنة شؤون السكان الأصليين للتحقيق في الأمر، وطلب من الرئيس تقديم تقرير خاص, وبطبيعة الحال، كانت جورجيا غاضبة وساخطة من ذلك الامر حتى انها وصفتها ب"**الوثيقة المتغطرسة**" (Prucha, 1984,p.189).

لم يصدر الكونغرس أي تشريع لتخفيف حدة الموقف، ولذا بدأت جورجيا أخيرًا في التحرك ضد الشروكيين، مدعية أنها لا تستطيع أن تتحمل وجود إمبراطورية داخل الولاية، وبدأت ولاية جورجيا بالعمل على توسيع سلطة الولاية وقوانينها على أراضي الشروكيين (Mooney,1975,p.111)، وكان ذلك من شأنه في الواقع أن يسحب أراضي الشروكيين من إمكانيه اقامة دولة خاصة بهم في تلك الاراضي ويضع السيطرة على الأراضي في أيدي جورجيا، وباستخدام الضغط العلني والخفي لإجبار السكان الاصليين على الخروج (Georgia,1827, p.p. 249-250).

اصدرت لجنة تابعة للهيئة التشريعية في جورجيا مجموعة من المقررات، والتي تمت الموافقة عليها في ٢٧ كانون الأول ١٨٢٧، ومثلت تلك المقررات موقف جورجيا, والتي أكد على أن الأراضي الواقعة ضمن حدود الولاية مملوكة لها

بشكل مطلق، ولأن السكان الاصليين كانوا مجرد مستأجرين بإرادتهم الحرة، فإن الولاية تستطيع إنهاء هذا الحق في أي وقت, وأصرت الولاية على أن جورجيا لها الحق في بسط سلطتها وقوانينها على كامل الإقليم, وكانت ردة الفعل تلك بمثابة تهديد مبطن باستخدام القوة، إذا لزم الأمر، لتحقيق أهداف جورجيا, وقد جاءت تلك المقررات بعد إدانة سوء نية السلطة الفيدرالية لعدم إلغاء حق شيروكي في امتلاك الاراضي التي يتواجدون فيها(Georgia,1827, p.p. 249-250).

لقد ازداد الموقف خطورة بشكل مطرد فكيف يمكن التوفيق بين مطالب ولاية جورجيا والعدالة للسكان الاصليين؟ لقد استعرض جون كوينزي آدامز في رسالته التي ارسلها في الثاني من كانون الاول إلى الكونغرس المشكلة.

(Israel,vol.1,1966,p.287) قائلاً: "**بصفتنا قوى مستقلة، تفاوضنا معهم بالمعاهدات, وبصفتنا مالكين، اشترينا منهم كل الأراضي التي تمكنا من إقناعهم ببيعها, وبصفتنا إخوة للجنس البشري سعينا جاهدين لتعريفهم بالدين والأدب, وكان الهدف النهائي هو دمج ذلك الجزء منهم في مؤسساتنا الخاصة والذي يمكن تحويله إلى دولة حضارية, في ممارسة الدول الأوروبية تجاهه، قبل ثورتنا، كانوا يعتبرون أطفالاً يجب حكمهم؛ وكمستأجرين حسب تقديرهم، ويمكن تجريدهم من ممتلكاتهم حسب الحاجة, وكصيادين يتم تعويضهم بتنازلات لإبعادهم عن الأراضي التي تم استئصال صيدهم منها** (Ellis,1882,p.532), كما قال ايضا "**لقد نجحنا في الاستحواذ على أراضيهم أكثر من نجاحنا في نقل المبادئ إليهم أو إلهامهم بروح الحضارة, ولكن عندما استولينا على أراضيهم، فقد فرضنا على أنفسنا التزاماً بتوفير سبل العيش لهم, وعندما أتيحت لنا الفرصة النادرة لتعليمهم فنون الحضارة وعقائد المسيحية، وجدناهم بشكل غير متوقع يشكلون بيننا مجتمعات تدعي الاستقلال عنا ومنافسة على السيادة داخل أراضي أعضاء اتحادنا, إن هذه الحالة تتطلب إيجاد علاج وهو العلاج الذي قد ينصف هؤلاء الأطفال التعساء من أبناء الطبيعة، ولكنه قد يضمن لأعضاء اتحادنا حقوقهم في السيادة والأرض**" (Israel, vol.1, 1966,p.287).

وافقت لجنة شؤون السكان الأصليين في مجلس النواب، التي نظرت في مقترحات الرئيس آدمز ووزير الحرب بيتر بورتر (Pete Porter)، على أن الإبعاد كان ضرورياً بسبب الأزمة الناجمة عن الخلاف مع الولايات, وكان السؤال الأولي الذي كان لابد من الإجابة عليه هو: كيف يمكن الحفاظ على السكان الاصليين؟ ولم تجد اللجنة سوى طريقة واحدة هي إبعادهم عن الولايات وإقامتهم على أراضٍ تقع خارج حدود أي ولاية أو إقليم، وأكدت اللجنة أن "**سياسة حثهم على مغادرة بلادهم إلى أخرى ستكون موضع استنكار، إذا لم يكن من المعتقد أنها التدبير الوحيد الفعال لضمان الرخاء والسعادة لهم ولأجيالهم القادمة**", وأبلغت اللجنة عن مشروع قانون لتخصيص خمسين ألف دولار لتمكين الرئيس من مساعدتهم في هجرتهم غرباً، لكن هذا الإجراء لم يتم تمريره (Prucha,1984,p.192) .

**المبحث الثاني: سياسات الإزالة في عد الرئيس أندرو جاكسون١٨٢٩-١٨٣٢**

ما أن وصل أندرو جاكسون (Andrew Jackson) (١٧٦٧-١٨٤٥)، الى السلطة عام ١٨٢٩ وهو صاحب الآراء الصريحة تجاه السكان الاصليين, لاسيما انه امتلك خبرة واسعة في التعامل مع الشعوب الاصلية, كما انه تعامل منذُ وقت مبكر مع القبائل الاصلية كما لو كانت دولاً ذات سيادة مستقلة, في الوقت نفسه عارض سياسة المعاهدات, أذ أكد على انها لم تكن ناجحة قط(Satz,1975,p.10), وكان جاكسون نفسه مفوضاً للولايات المتحدة في صياغة المعاهدات مع الشعوب الجنوبية منهم, ومع الوقت تعلم جاكسون الكثير عن السكان الاصليين وكيفية التعامل معهم، وبدأ يشكك علناً في حكمة التعامل بتريث، وعندما كان قائداً عسكرياً في الجنوب، اشتكى إلى الرئيس مونرو من عبثية عقد المعاهدات مع السكان الاصليين، الذين اعدهم رعايا للولايات المتحدة ليس لديهم سيادة خاصة بهم, وأكد جاكسون أن الكونغرس كان له نفس الحق في التشريع لسكان الاصليين كما هو الحال بالنسبة لشعب الأقاليم(Bassett,Vol 2,1931,p.p.279-281)،

كما أصر على احتلال أجزاء من أراضيهم وامتلاكها عندما تجعل سلامة البلاد أو مصالحها ذلك ضرورياً, مقابل منحهم التعويض المستحق، كما هو الحال في أي ممارسة لحق الاستيلاء على الأراضي, وقال إن الشعوب الاصلية "**ليس لديهم حق حيازة الأراضي إلا لغرض الصيد وليس حق الاستيلاء عليها**"، ومن ثم أستنتج أن الكونغرس يتمتع بالسلطة الكاملة، بموجب القانون، لتنظيم جميع شؤون السكان الاصليين, ولذا أحضر جاكسون آرائه المبكرة معه عندما دخل البيت الأبيض, حيث كان مقتنعًا بأن السكان الاصليين لم يعد بإمكانهم البقاء كجيوب مستقلة داخل الولاية, ويجب عليهم إما الانتقال غربًا أو الخضوع لقوانين الولايات(Prucha,1984,p.193).

أستمرت ولاية جورجيا في الضغط على السكان الاصلين عامة والشيروكيين خاصه, من خلال اتخاذ عدة إجراءات جورجيا ضدهم, أذ شهد نهاية عام ١٨٢٨ اعلان المجلس التشريعي في جورجيا ضم أراضي الشيروكي إلى مقاطعات شمال غرب جورجيا وبعد عام مدد قوانين الولاية على تلك الأراضي، واعتبارًا من ١ حزيران ١٨٣٠، أصبحت قوانين وعادات الشيروكي باطلة ولاغية(Dawson,1831,p.p.198-199), الامر الذي جعل قبائل الشيروكي تحتج على قرار الضم ورفعوا احتجاجهم إلى الرئيس والكونغرس, إلا أن جاكسون كان واضحاً، ومتمسكاً في اراءه التي طرحها لاسيما انه كتب الى احد المفوضين سابقا بخصوص ذلك الموضوع قائلاً: "**إن أفضل خطة للتعامل مع كل السكان الاصليين هي أن يخرجوا بهدوء**" (Bassett,Vol 3,1931,p.p.279-281). وبمساعدة وزير الحرب جون إيتون(John Eaton)(١٨٢٩-١٨٣١)، رد جاكسون على أهل شيروكي وأخبرهم بصراحة أنه ليس لديهم أمل في الحصول على مساعدة من الحكومة الفيدرالية, وكانت رسالة إيتون إلى وفد شيروكي في ٢٨ نيسان ١٨٢٩ بمثابة بيان لا لبس فيه لسياسة جاكسون(Prucha,1984,p.193), فقد أبلغ إيتون السكان الاصليين أن إعلان الاستقلال ومعاهدة عام ١٧٨٣ قد منحت كل السيادة التي كانت تخص بريطانيا العظمى إلى ولايات الاتحاد وقال: "**أن السماح لكم بالإقامة على أراضيكم من تلك الفترة إلى الوقت الحاضر، والتمتع بحق الأرض، وامتياز الصيد، فذلك لا يعني حقكم بتملك الاراضي وأن ذلك هذا لم يكن أكثر من مجرد إذن، نابع من اتفاقيات مع أمتكم, ولا يشكل ظرفًا يحرم هذه الولايات الآن من ممارسة سيادتها الأصلية**", لقد حول وزير الحرب المعاهدات مع السكان الاصليين، والتي كانت بالنسبة لأنصار حقوق السكان الاصليين ترسانة كبيرة من الحجج، إلى استخداماته الخاصة(Prucha,1984,p.193) .

وفي رسالته الأولى إلى الكونغرس، في ٨ كانون الأول ١٨٢٩، تناول جاكسون مشاكل ومصير القبائل الاصلية في المستقبل ضمن حدود بعض الولايات, ولفت الانتباه إلى حقيقة مفادها "**أن بعض الشعوب الاصلية الجنوبيين حاولوا مؤخراً إقامة حكومة مستقلة ضمن حدود جورجيا وألاباما، وأن الولايات تصدت لهذا الانتهاك لسيادتها من خلال توسيع نطاق قوانينها لتشمل تلك الشعوب، وأن السكان الاصليين بدورهم ناشدوا الحكومة الفيدرالية**"( December 8, 1829: First Annual Message to Congress), وتساءل جاكسون: "**هل للحكومة الفيدرالية الحق في دعم ادعاءات السكان الاصليين؟**" ولقد كان جوابه صريحاً, "**أن الدستور يحظر إقامة دولة جديدة داخل أراضي ولاية قائمة من دون إذن تلك الولاية, ومن ثم فلا يجوز لها أن تسمح لحكومة أجنبية مستقلة بإقامة وجودها هناك**", وعلى هذا الأساس، قال أمام الكونغرس "**إنه أبلغ الشعوب الاصلية بأن محاولتهم لإقامة حكومة مستقلة لن تنال موافقة السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، ونصحهم إما بالهجرة إلى ما وراء نهر المسيسيبي أو بالخضوع لقوانين الولايات**"( Israel, vol.1, 1966,p.p.308-310), ثم عاد إلى الحجة القديمة قائلاً: "**إذا ظلوا على اتصال بالبيض فإنهم سوف يتعرضون للإهانة والتدمير, وإن الإنسانية والشرف الوطني يتطلبان بذل كل الجهود الممكنة لتجنب مثل تلك الكارثة العظيمة, و الحل هو تخصيص منطقة واسعة غرب نهر المسيسيبي، وهناك يمكن تعليمهم فنون الحضارة**"( Burke,1969,p.205), لكنه في الوقت نفسه نفى أي نية لاستخدام القوة قائلاً: "**يجب أن تكون هذه الهجرة طوعية، لأنه سيكون من القسوة والظلم إجبار**

**السكان الأصليين على التخلي عن قبور آبائهم والبحث عن وطن في أرض بعيدة"**، كما يجب إبلاغ السكان الاصليين **"أنه إذا بقوا فسوف يخضعون لقوانين الولاية وسيخسرون الكثير من أرضهم"**, كما أعلن الرئيس **"أنه من الخيال أن يأمل السكان الاصليين في الاحتفاظ بأراضي الصيد التي لم يسكنوا فيها ولم يجروا عليها تحسينات، لمجرد أنهم رأوها من الجبل أو مروا بها أثناء المطاردة"**(Israel, Vol.1, 1966,p.310).

وبناء على اقتراح الرئيس، قدم كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروع قانون لإبعاد السكان الاصليين, وكان مشروع القانون متشابهاً في طبيعته، لذا تم إسقاط نسخة مجلس النواب لصالح مشروع قانون مجلس الشيوخ, ولم يشر مشروع القانون، مثل رسالة الرئيس، إلى الإكراه لإبعاد السكان الاصليين، وبدا أنه غير مؤذٍ وإنساني بما فيه الكفاية، بما يتضمنه من أحكام تضمن ضماناً دائماً لحيازة الأراضي الجديدة، وتقديم المساعدة للمهاجرين, ولكن أولئك الذين عرفوا سياسة وممارسات جاكسون والجورجيين والموقف العنيد للشعوب الاصلية ضد الإبعاد أدركوا أن استخدام القوة أمر لا مفر منه(Prucha,1984,p.195).

ولم تكن هناك أي وسيلة فعّالة لكبح جماح الطمع في الأرض, فقد كانت الأرض السلعة الأكثر أهمية في أميركا في أوائل القرن التاسع عشر، فقد شكل بيع الأراضي العامة مصدراً رئيسي لتمويل السلطات الوطنية, وكان المجتمع الأبيض، في الشمال والجنوب، يؤمن أيماناً راسخاً بأن الأرض موجودة لكي يتم استغلالها، وأن السكان الاصليين لم يستغلوا إمكانياتها على النحو الكامل(Prucha,1984,p.195), ففي عام ١٨٣٠ أعلن حاكم جورجيا جورج جيلمر( George Gilmer) **"بأن المعاهدات كانت بمثابة حيلة تم بها تحريض الناس الجهلة والمتوحشين والمتعجرفين على التنازل دون إراقة دماء عن ما كان للشعوب المتحضرة الحق في امتلاكه بموجب الأمر الذي أصدره الخالق للإنسان عند خلقه أن يثمر ويتكاثر ويجدد الأرض ويخضعها"**(. Weinberg,1935, p. 83), ولقد كانت ممارسة إلغاء حق السكان الاصليين بالأراضي من خلال دفع الأموال، في نظر لجنة شؤون السكان الأصليين في مجلس النواب، التي أعدت مشروع قانون الإزالة في عام ١٨٣٠، **"ليست سوى البديل الذي فرضته الإنسانية والمصلحة العامة، بدلاً من السيف، في الوصول إلى التمتع الفعلي بالممتلكات التي يطالب بها حق الاكتشاف، والتي أقرتها التفوق الطبيعي المسموح به لمطالبات المجتمعات المتحضرة على مطالبات القبائل المتوحشة"**, وبرر سكان الحدود تعديهم على أراضي السكان الاصليين كونها مناطق خصبة وصالحة للزراعة ولم يتم استغلالها من قبلهم(Prucha,1984,p.197).

أن محاولات جاكسون لنقل السكان الاصليين إلى الغرب من نهر المسيسيبي واجهت مشكلة ارتباطهم بمنازلهم الأصلية, في حين كان جاكسون يرى أن أسلاف البيض الذين كانوا يسعون إلى الأراضي الشعوب الاصلية من أوطانهم الأصلية، كل عام يقتلعون جذورهم وينتقلون إلى الغرب, وإذا كان البيض الذين يسعون إلى أحوال أفضل قادرين على التكيف مع آلام الانتقال، فلماذا لا يكون الشعب الاصلي قادر على ذلك(Prucha,1984,p.197), لقد قال جاكسون لزعيم من قبيلة تشوكتاو في عام ١٨٣٠: **"إن الارتباط الذي تشعر به بالتربة التي تحيط بعظام أسلافك معروف للجميع, لقد كان لدى أسلافنا نفس الشعور عندما تركوا أراضيهم منذ زمن بعيد وراء المياه العظيمة بحثاً عن السعادة، وسعوا إلى إيجاد منزل جديد وهادئ في تلك المناطق النائية غير المستكشفة, ولو لم يفعلوا ذلك، فأين كان أطفالهم؟ وأين الرخاء الذي يتمتعون به الآن؟"**(DeRosier,1970, p.119), كما أضاف قائلاً **"إن العالم القديم لم يكن ليوفر الدعم لشعب أصبح بفضل التغيير الذي أحدثه آباؤه مزدهراً وسعيداً، وفي المستقبل، سيكون الأمر نفسه مع أطفالكم"**. (Prucha,1984,p.197)، وبشروط وحوافز سخية، كان دعاة التهجير يأملون في إقناع القبائل الاصلية بأن من مصلحتهم أن يبتعدوا عن الضغوط والتوترات الناجمة عن الوجود داخل الولاية، وأن المزايا سوف تتغلب على ارتباطهم

بأراضي أجدادهم، وقد أقدم عدد كبير من الشعوب الاصلية على تلك الخطوة الطوعية، بينما فضلت الأغلبية العظمى البقاء حيث كانت، وأصرت على حقها في ذلك (DeRosier,1970, p.119).

ونتيجة لتصاعد المشكلة التي اخذت تتصدر الحديث في جميع انحاء الولايات المتحدة الامريكية بصورة عامة والاوساط السياسية بصورة خاصة، حتى ان الكثير تسألوا عن القبائل هل كانت أمماً مستقلة؟ لقد تلقى السؤال إجابته القانونية من المحكمة العليا عندما عرّف جون مارشال (John Marshall) رئيس قضاة محكمة العليا في الولايات المتحدة (١٨٠١ . ١٨٣٥) , القبائل بأنها أمم تابعة محلية، ولكن بصرف النظر عن القرار القضائي، هل كان القبائل والتجمعات القبلية الاصلية مستقلين في الواقع، وهل كان بوسعهم الحفاظ على استقلالهم دون الدعم السياسي والعسكري من الحكومة الفيدرالية؟ (Beveridge,Vol.4,1919,p.545), كانت الإجابة بكل وضوح، لا، كان بوسع الحكومة الفيدرالية أن تقف بثبات في الدفاع عن الأمة الاصلية ضد جورجيا، إلا أن ذلك سيؤدي إلى صدام مباشر مع ولاية التي أصرت على أن سيادتها تتعرض للانتهاك من جانب قبيلة شيروكي, ولم يكن ذلك الصراع مرغوباً من جانب أي شخص في الحكومة الفيدرالية, كان الرئيس مونرو بطيئاً في الاستسلام لمطالب الجورجيين, لقد رفض الاستسلام للذعر او أتحاذ خطوات متسرعة قبل دراسة جميع الاحتمالات, ولكن في نهاية المطاف أصبح مقتنعاً بأن المقاومة المتأصلة في الولايات الجنوبية لن تحل أي مشكلة، ومنذ تلك النقطة سعى هو وخلفاؤه، آدمز وجاكسون، إلى حل المشكلة بإزالة السبب, أرادوا وضع الامم الاصلية في منطقة لا تنشأ فيها مشكلة الاختصاص الفيدرالي مقابل الاختصاص الولائي، أذ يمكن منح الامم الاصلية الأراضي بشكل بسيط من قبل الحكومة الفيدرالية من دون الحاجة إلى القلق بشأن ما تعتقد بعض الولايات أن حقوقها وامتيازاتها قد تتعرض للخطر (Prucha,1984,p.198).

تصاعد الدعم لإزالة السكان الاصليين أذ أعلنت منظمة أنشئت في مدينة نيويورك للترويج لسياسة الإزالة, وعندما تحدثت جماعات الكنيسة البارزة ضد هذه السياسة، جمع ماكيني مجموعة من رجال الدين لمواجهة الصرخة القائلة بأن الحكومة قد شرعت في مشروع غير مسيحي (Prucha,Thomas,1962,p.p.635-655), وفي ٢٢ تموز عام ١٨٢٩، تم إنشاء مجلس الهجرة والحفاظ على أوضاع السكان الأصليين وتحسينها في أميركا, وفي كلمته أمام المجلس في ٢٢ من آب، زعم توماس ماكيني(Thomas McKinney) أن إزالة السكان الأصليين من أميركا أمر إنساني وديني, وكان اهتمامه منصباً على حمايتهم من التدهور الكامل وتمكينهم من تحسين أنفسهم وتحضرها بعيداً عن الاتصال بالبيض, ولكن المجلس لم يدم طويلاً, فقد أرسل مذكرة إلى الكونغرس وأصدر كتيباً يحتوي على عناوين ووثائق أخرى, ولكن عندما أقال جاكسون ماكيني من منصبه في آب عام ١٨٣٠، انهارت الهيئة(Prucha,Thomas,1962,p.p.635-655).

احتج الشروكيون بشدة على تصرف جورجيا ونقلوا حججهم إلى الحكومة الفيدرالية، وبقي الزعماء، الذين كانوا من ذوي الدماء المختلطة والذين كانوا أكثر حكمة من غيرهم في التعامل مع البيض، بوفود في واشنطن لمراقبة التطورات وعرض موقف الشيروكي على المسؤولين الفيدراليين (Prucha,1984,p.198). في ١٧ شباط ١٨٢٩، قدم وفد الشيروكي خطابًا إلى وزير الحرب، مشيرًا إلى الحقوق الوطنية والإقليمية للقبائل وانتهاكات جورجيا لتلك الحقوق في توسيع نطاق الولاية القضائية على اراضيهم. بعد عشرة أيام قدم الشروكيون مذكرة إلى الكونغرس حيث طرحوا النقاط نفسها، مناشدين الحكومة الفيدرالية حمايتهم في حقوقهم القانونية والتمسك بالتزامات المعاهدة التي دخلت فيها الولايات المتحدة مع القبيلة (The Cherokee Memorial of February 17, 1829).

لقد كان ذلك التحرك غير فعال بسبب موقف إدارة جاكسون لاسيما انه قدم مشروع قانون الإبعاد في شباط ١٨٣٠ بموافقة لجنة شؤون السكان الاصليين في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ, كما حثت لجنة مجلس الشيوخ على إبعاد الشعوب الاصلية إلى الغرب حيث يمكن تأمينهم ضد أي تدخل من جانب أي شعب آخر, ويكونوا تحت حماية الولايات

المتحدة وبمساعدتها، ومتابعة خطتهم الحضارية، وذلك الامر سيسهم بالسلام والرخاء في ظل حكومة مدنية من اختيارهم، وفي شرح مطول لآراء الإدارة، تحدثت لجنة مجلس النواب بنفس العبارات الخيرية (Prucha,1984,p.200).

قوبل ذلك الموقف بحملة لدعم حقوق قبيلة شيروكي، التي سعت، حتى قبل أن تقدم اللجان البرلمانية تقاريرها الرسمية، إلى إثارة الضمير العام ضد مخطط الإزالة وإقناع الكونغرس بدعم الأمم والشعوب الاصلية ضد جورجيا والولايات الأخرى، ورغم أن الحملة كانت في ظاهرها تدفقاً عظيماً للمشاعر المسيحية وارتفاعاً عفوياً للرأي العام، إلا أنها كانت في الواقع إلى حد كبير من إلهام وعمل رجل واحد، وهو جيرميا إيفارتس(Jeremiah Evarts) أمين عام مجلس المفوضين الأميركيين للبعثات الأجنبية (Prucha,1984,p.201).

كان إيفارتس يرى في الأمة الأميركية الجديدة وسيلة لتحقيق حركة الإحسان المسيحي، التي بلغت ذروتها مع ظهور قضية إزالة السكان الاصليين في عهد الرئيس جاكسون، التي قادها البروتستانت من أتباع إيفارتس، وعدوها مهمة وطنية عظيمى, لقد أصر إيفارتس على التأثير المسيحي على المجتمع المدني وعلى التزام المسيحيين الملتزمين بمحاسبة الحكام المدنيين إذا ما انحرفوا عن مسار العدالة والأخلاق, كما كان هناك وطنية عميقة مفادها أن الله خص هذه الأمة إلى مهمة خاصة أن تكون منارة خاصة للخير في عالم فاسد وأن الله في انتقامه سوف ينزل الكوارث والدمار على أميركا إذا أخطأت كأمة في انتهاك هذا العهد(Stephens, 2013,p.194).

كان أول وأهم عمل لإيفارتس لدعم قبيلة شيروكي عبارة عن سلسلة من أربعة وعشرين مقالاً ظهرت في صحيفة (National Intelligencer) في عام ١٨٢٩، تحت الاسم المستعار ويليام بن(Prucha,1984,p.202), لقد بدأت المقالات ببيان الأزمة الأخلاقية التي تواجه الأمة في قضية الإبعاد، و"**الخطيئة الوطنية التي ستجلب عقاب الله المؤكد إذا تم التخلي عن الالتزامات تجاه السكان الاصليين**"، ثم انتقلت إلى تحليل مفصل لمعاهدات شيروكي واعترافها بالشيروكي كأمة, كانت مقالات بن هي البيان الأكثر نضجا وأفضلها لقضية شيروكي والتزامات الولايات المتحدة بدعمها, وقد أعيد طبعها في العديد من الصحف والمجلات وتم توزيعها على نطاق واسع في شكل كتيبات, وقد استقى رجال الكنيسة ورجال الكونغرس على حد سواء حججهم من كتابات إيفارتس، وكانوا يتطلعون إليه لإرشادهم وهم يتحركون ضد سياسة جاكسون وأفعال جورجيا(Stephens, 2013,p.195).

لقد بدأ إيفارتس حملة بتقديم المذكرات إلى الكونغرس لصالح قبيلة شيروكي وضد مشروع قانون الإزالة, وكانت استراتيجيته تتمثل في تجنيد الأفراد أو الجماعات لتنظيم اجتماعات عامة في المدن الكبرى لتأييد المذكرات التي كتبها إيفارتس, وجاءت أول مذكرة من ذلك القبيل من مدينة نيويورك في نهاية كانون الأول ١٨٢٩, وقد عرضت معلومات عن حقوق الشعوب الاصلية ومعاهداتهم، مستمدة إلى حد كبير من مقالات بن، وانتهت بمناشدة جادة للكونجرس للتدخل نيابة عن تلك الشعوب من أجل إنقاذهم من خلال تدابير سريعة وحاسمة، من الكارثة التي تلوح في الأفق( Goodwin, 2012, p.56).

كما أثار إيفارتس مشكلة المعاملة العنصرية التي يتلاقاها السكان الاصليين, لاسيما تزايد الآراء العنصرية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة التي عدت أن الأشخاص من أصول أفريقية والشعوب الاصلية لا يعدون من البشر، وبالتالي يمكن إبرام الاتفاقات معهم ونقضها دون عقاب(Prucha,1984,p.202), كما أوضح إيفارتس إن الأفكار العنصرية في ذلك الوقت كان لها دور واضح في النزاع حول حقوق تلك الشعوب وفي دفاعه عن حقوق الشيروكي، مما دعاه الى مهاجمتة إيفارتس مرارًا وتكرارًا الحجة القائلة بأن الانقسامات العنصرية للبشرية تسمح بالمعاملة غير المتساوية في العلاقات بين الشعوب, وقال إن هناك جبلًا من الأدلة على أن الشروكيين لديهم كل الحق في العيش على أرضهم، وبيعها أو عدم بيعها، وإدارة شؤونهم الخاصة, ويجب احترام ذلك في أي محكمة قانونية, ويمكنهم إحضار

ملفات مختومة بأختام جميع رجال الدولة ولكن كل ذلك لا ينفع في شيء، فقد اكتُشف منذ ثلاث سنوات أنهم لا يتمتعون بحقوق الإنسان, أو بعبارة أخرى، فقد فقدوا شخصيتهم الإنسانية، وأصبحوا مجرد حيوانات(Goss, 2011,p.78).

لم تحض تلك الحملة ترحيباً ودياً في الكونغرس، حيث هاجمه أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في جورجيا بسبب عزله لشخصية وسلوك الولايات الجنوبية، وكان النائب ريتشارد وايلد(Richard Wilde) عنيفًا بشكل خاص، حيث سخر من محاولته التدخل في شؤون الآخرين، وأعرب عن رفضه من تلك المواعظ السياسية قائلاً "**أن هذا المزيج السخيف من المشاعر والأنانية وهذا الغضب لتعليم العالم أجمع واجباتهم المناسبة غير مبرر**"(Prucha,1984,p.203).

خفف إيفارتس وأصدقاؤه من حدة لغة الإدانة، ولكنهم لم ييأسوا في تكثيف حملتهم لجمع الالتماسات، وفي الثامن من شباط، أعدوا تجمعا كبيرا في بوسطن، ثم وزعوا عرائض قصيرة على الأصدقاء في مختلف أنحاء البلاد، ليوقع عليها المسيحيون المعنيون ويرسلوها إلى الكونغرس، وجند مساعدة متعصبين خاصين مثل جورج تشيفرز(George Chivers)، الذي أصبح فيما بعد مناهضاً معروفاً للعبودية، والذي دفع بقوة كبيرة كطالب في معهد أندوفر اللاهوتي الحملة لإنقاذ قبيلة شيروكي وبالتالي الشرف المقدس للأمة (Goodwin, 2012,p.58).

تحدث إيفارتس في العدد الأخير من مقالاته عن البؤس الذي سيجلبه ذلك التهجير لآلاف الأبرياء، في مذكرة أعدها في أوائل عام ١٨٣١ ان السكان الاصليين يتعرضون للفوضى، كما أنهم سيواجهون إغراءات الأراضي المفتوحة إلى الغرب، وسيتعرضون لضغط من الرجال البيض المتشردون والسكان الاصليين المتوحشون، ولم يكن أحد يعرف طبيعة الأراضي المخصصة لهم (Prucha, Indian Removal,1963,p.p. 299-322).

ومع اشتداد حدة المناقشة حول الإزالة في الكونغرس، ذهب إيفارتس إلى واشنطن لمتابعة مجرى الأحداث عن كثب وتقديم المشورة والمساعدة لزعماء الامم الاصلية والمدافعين عنهم، وقد زادت المناقشات، لكنهم واجهوا قسوة حزب جاكسون واللامبالاة التي أبداها المسيحيون في الأمة، وقد أشاد بخطابات السناتور ثيودور فريلينجهوزن ( Theodore Frelinghuysen)، الذي تحدث لمدة ست ساعات ضد الإجراء الإداري، وأدان حجج أولئك الذين تحدثوا لصالح الإزالة (Satz, 1975, p.p. 20-31).

اتهم كل جانب الجانب الآخر بالعمل ليس على أساس المبادئ الأخلاقية بل على أساس المبادئ السياسية, وكان إيفارتس واضحاً بشكل خاص عندما اتهم أنصار الإبعاد بالعمل بروح الحزب, ومن الواضح أن إيفارتس حصل على دعم اليمين وغيرهم من الرجال المناهضين لجاكسون، وأن النضال ضد الإبعاد كان يستخدم كوسيلة لإحراج إدارة جاكسون, كما اكدت الإدارة الجاكسونية أن المعارضة لمشروع قانون الإبعاد كانت مسألة تتعلق بالسياسة الحزبية، وأن الشعور المفاجئ بالانتماء إلى الشعوب الاصلية كان خدعة لهزيمة الرئيس في تدبير مهم, وأعلن حاكم ولاية جورجيا ويلسون لومبكين(Wilson Lumpkin)أن كل فرد من أنصار قبيلة شيروكي كان معارضاً لجاكسون لأسباب سياسية، وزعم جاكسون نفسه أن المعارضة لمشروع القانون كانت جزءاً من "**العمل السري الذي يقوم به وكالهون وشركاؤه**" (Lumpkin,1907, p.75).

وفي النهاية أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون الإزالة في الرابع والعشرين من نيسان، بأغلبية (٢٨) صوتاً مقابل (١٩) صوتاً، وفي السادس والعشرين من أيار أقره مجلس النواب بأغلبية ضئيلة بلغت (١٠٢) صوتاً مقابل (٩٧) صوتاً، ووقعه جاكسون في الثامن والعشرين من أيار ١٨٣٠(Indian Removal Act at the Library of Congress), وفي ظاهره كان مشروع القانون بمثابة إجراء ليبرالي أمل جاكسون بأن يكسبا تأييد السكان الاصليين, وبدأ تحديد الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي التي لا تندرج ضمن أي ولاية أو إقليم منظم، واستبدال تلك المناطق بالأراضي التي كانت

تحت سيطرة السكان الاصليين الشرقيين, وكان الرئيس يتعهد رسمياً للقبيلة أو الأمة التي يتم التبادل معها بأن الولايات المتحدة سوف تضمن لها، ولورثتها أو خلفائها، إلى الأبد، كما نص القانون على دفع مقابل التحسينات التي أجريت على الأراضي الحالية، ومقابل المساعدة في الهجرة وفي السنة الأولى بعد الإزالة، ومقابل حماية المهاجرين في وطنهم الجديد و الإشراف والرعاية على القبائل التي تم السماح بها في أماكن إقامتهم الحالية, ولتنفيذ هذه الأحكام، خصص الكونغرس خمسمائة ألف دولار, كانت الرمزية التي أصبح عليه القانون أكثر أهمية من أحكامه المحددة وكان إقراره يعني تفويض الكونغرس لسياسة الإزالة التي أعلنتها إدارة جاكسون، وتم اتخاذ خطوات سريعة لبدء مفاوضات المعاهدات للإزالة (Prucha,1984,p.206).

ولكن معارضي الإزالة لم يعترفوا بالهزيمة، فقد لاحظوا الهامش الضئيل للفوز في مجلس النواب وأعلن إيفارتس أن "**هناك سبباً وجيهاً للأمل في التعبير عن الرأي العام، الأمر الذي من شأنه أن يجبر الحكومة على توخي الحذر، وسنستمر في الدفاع عن حقوق الشعوب الاصلية**", وفي الحادي والثلاثين من أيار، أي بعد ثلاثة أيام من توقيع جاكسون على قانون الإزالة، علّق إيفارتس آماله على إلغاء القانون في الدورة التالية للكونجرس، أو على الأقل على منع أي تخصيصات أخرى (Satz,1975,p.p.374-381).

استمرت المعارضة لصدور ذلك القرار بقيادة إيفارتس وفي أثناء وجوده في واشنطن كان يتشاور بشكل متكرر مع مندوبي قبيلة شيروكي، حتى انه كتب خطابًا ليوقعه أهل شيروكي عند رحيلهم من العاصمة، وهو البيان الذي أصدره في نهاية المطاف المجلس الوطني للشيروكي ونشر في جريدة شيروكي فينيكس في ٢٤ تموز ١٨٣٠, وكان هذا البيان موجهًا إلى شعب الولايات المتحدة كنداء لدعمهم ضد الإزالة، كما قدم بيانًا موجزًا ومقنعًا لموقف شيروكي في معارضة حجج جورجيا والرئيس جاكسون(Tracy,1845,p.432).

ولم يحل تمرير مشروع قانون الإزالة الجدل بل على العكس من ذلك، ازدادت حدة التحريض ضد إجراء الإدارة, وخلال عام ١٨٣٠ ضاعف إيفارتس جهوده واستمر في الكتابة ضد الإزالة (Prucha,1984,p.207), وعندما اقترب موعد الدورة الثانية من الكونغرس الحادي والعشرين افتتحت في ٦ كانون الأول، بدأ إيفارتس حملة جديدة من الالتماسات لصالح الشيروكي، حتى انه دعا الى المهرجان الذي أقامته اللجنة للمجلس الأمريكي في أواخر كانون الثاني ١٨٣١ وكان هذا آخر جهد لإيفارتس، لأنه كان مريضاً, وتوفي في ١٠ من أيار، بعد ثلاثة أشهر من عيد ميلاده الخمسين (Tracy,1845, p.p.410-417).

بعد فشل الشيروكيين أمام إصرار الرئيس والكونغرس، نقل أهل الشروكي قضيتهم إلى المحكمة العليا (Burke,1969,p.507), بناءً على إلحاح السناتورين دانييل وبستر(Daniel Webster) وفريلينجهوزن والممثل أمبروز سبنسر(Ambrose Spencer) من نيويورك، من اجل تعاقد زعماء الشيروكي مع ويليام ويرت(William Wirt) كمستشار قانوني لهم حتى يتم عرض القضية على المحكمة العليا الامريكية, كان ويرت، الذي أقر سياسة الإبعاد بصفته المدعي العام في إدارتي مونرو وآدامز، قد غير رأيه وكان مقتنعًا بأن قرار المحكمة لصالح الشروكيين من شأنه أن يحرج جاكسون(Oberg,1991,p.312), وبمساعدة ونصيحة من محامين مهمين من حزب الأحرار مثل وبستر، وبتمويل من أمة الشروكي، وببيان مشجع بالتعاطف مع قضيتهم من رئيس المحكمة جون مارشال، أعد ويرت بمساعدة جون سيرجنت قضية رفعتها أمة الشروكي في المحكمة العليا ضد ولاية جورجيا, وقد طالبت المحكمة العليا في جورجيا بإصدار أمر قضائي ضد تعدي جورجيا على الأراضي الشيروكي في انتهاك لحقوق القبيلة بموجب المعاهدات.
(Burke,1969,p.508), وزعم ويرت أن قبيلة شيروكي كانت دولة ذات سيادة، ولا تخضع للولاية القضائية الإقليمية لجورجيا، وأن قوانين جورجيا كانت باطلة ولاغية لأنها كانت تتعارض مع المعاهدات بين الولايات المتحدة والشيروكي،

وقانون المعاملات لعام ١٨٠٢، والدستور من خلال إضعاف العقود الناشئة عن المعاهدات وتولي سلطات في الشؤون السكان الاصليين كانت تابعة حصريًا للحكومة الفيدرالية (Kennedy,vol.2 ,1860, p.p.253-258).

لقد بدأ قرار مارشال في قضية قبيلة شيروكي ضد جورجيا، في ١٨ آذار ١٨٣١، ببيان أعرب فيه عن قلقه إزاء قبيلة شيروكي قائلاً: "**إذا سُمِح للمحاكم بالاستسلام لتعاطفهم، فلن يكون بوسعنا أن نتصور قضية أفضل من هذه لإثارة حماستهم**", ولكن بدلاً من النظر في جوهر القضية، انتقل إلى التحقيق الأولي، فهل كانت المحكمة العليا تتمتع بالاختصاص؟ وهل كانت قبيلة شيروكي دولة أجنبية، وبالتالي، بموجب الدستور، قادرة على رفع الدعاوى القضائية كمدعٍ أمام المحكمة العليا؟ لقد اعترف مارشال بأن قبيلة شيروكي شكلت مجتمعاً سياسياً متميزاً، منفصلاً عن غيره، وقادراً على إدارة شؤونه الخاصة وحكم نفسه (Peters,1831,p.p.15-16), وأشار إلى المعاهدات التي اعترفت الولايات المتحدة بموجبها بالقبيلة باعتبارها قادرة على الحفاظ على علاقات السلام والحرب، وتحمل المسؤولية عن انتهاك التزاماتها السياسية، ولكن هل كان الشيروكيين في الواقع دولة أجنبية؟ كانت إجابة مارشال لا، وأن العلاقة بين قبيلة شيروكي والولايات المتحدة كانت شيئًا مختلفًا، ربما لا تشبه علاقة أي شعبين آخرين موجودين حسب تعبيره, وخلص إلى أن يُعترف بأن الأراضي التي يقطنها الشعوب الاصلية تشكل جزءًا من الولايات المتحدة, في جميع خرائطنا وأطروحاتنا الجغرافية وتاريخنا وقوانيننا(Prucha,1984,p.210)، كما يُنظر إليها على هذا النحو في جميع تعاملاتنا مع الدول الأجنبية، وفي أنظمتنا التجارية، وفي أي محاولة للتواصل بين تلك الشعوب والدول الأجنبية، ويُنظر إليهم على أنهم ضمن الحدود القضائية للولايات المتحدة، وخاضعين للعديد من القيود المفروضة على مواطنينا, يعترفون بأنفسهم في معاهداتهم بأنهم تحت حماية الولايات المتحدة, ويعترفون بأن الولايات المتحدة لها الحق الوحيد والحصري في تنظيم التجارة معهم، وإدارة جميع شؤونهم كما تراه مناسبًا, ورغم أن تلك الشعوب معترف بهم بحق لا جدال في الأراضي التي يشغلونها، إلى أن ينقضي ذلك الحق بالتنازل الطوعي لحكومتنا(Burke,1969, p.517) إلا أنه قد يكون من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن تسمية تلك القبائل التي تقيم داخل الولايات المتحدة، بدقة متناهية، بأنها أمم أجنبية وربما يكون من الأصح تسميتها بأمم محلية تابعة, فهم يشغلون منطقة نمنحهم لقبًا مستقلاً عن إرادتهم، ولابد أن يسري هذا اللقب عند انتهاء حقهم في الملكية(Prucha,1984,p.210), وفي الوقت نفسه، هم في حالة من التلمذة, وتشبه علاقتهم بالولايات المتحدة علاقة القاصر بوصيه إنهم يتطلعون إلى حكومتنا طلباً للحماية، ويعتمدون على لطفها وقوتها، ويلجأون إليها لإغاثتهم من احتياجاتهم، ويخاطبون الرئيس باعتباره والدهم الأكبر, وهم وبلادهم تعتبرهم الدول الأجنبية، وكذلك نحن، خاضعين تماماً لسيادة الولايات المتحدة وسيطرتها، بحيث أن أي محاولة للاستيلاء على أراضيهم، أو تكوين ارتباط سياسي معهم، سوف يعتبرها الجميع غزواً لأراضينا، وعملاً عدائياً(Peters,1831,p.p.19-20).

لقد وافق القضاة المساعدون جون ماكلين(John McClane)، وهنري بالدوين(Henry Baldwin)، ووليام جونسون (William Johnson) على القرار الذي يقضي بعدم اختصاص المحكمة (Prucha,1984,p.210), ولكن بالدوين وجونسون لم يتفقا مع تحليل مارشال لوضع القبائل الاصلية، وذلك لأنهما أنكرا أن يكون للشيروكيين أي حقوق سياسية أو حقوق ملكية في جورجيا(Peters,1831,p.p.20-50 ), وبذلك تجنبت المحكمة المواجهة الحاسمة مع جاكسون وجورجيا، ونظر أنصار جاكسون إلى القرار باعتباره تبريراً لموقفهم, وقد خالف الحكم القاضيان سميث تومسون وجوزيف ستوري، لأنهما يعتقدان أن قبيلة شيروكي كانت دولة أجنبية، ولكنهما لم يسلما بآراء خاطئة(Prucha,1984,p.211).

كان قرار مارشال في قضية ووستر ضد جورجيا، الذي صدر في ٣ آذار ١٨٣٢، بمثابة تبرئة صريحة لموقف قبيلة شيروكي، لأنه أعلن أن امتداد قانون الولاية إلى أراضي قبيلة شيروكي غير دستوري(Prucha,1984,p.211), وتوصل إلى استنتاج يؤكد الاستقلال السياسي لقبيلة شيروكي أكثر بكثير مما كان عليه في العام السابق, كانت الأمم الاصلية تُعَد

دائمًا مجتمعات سياسية متميزة ومستقلة، تحتفظ بحقوقها الطبيعية الأصلية، باعتبارها المالكين غير المتنازع عليهم للتربة، منذ زمن سحيق، فمصطلح الأمة الذي يُطلق عليهم عموماً يعني "**شعباً متميزاً عن غيره**" والدستور بإعلانه المعاهدات التي أُبرمت بالفعل، وكذلك تلك التي ستُبرم، هي القانون الأعلى للبلاد, وبالتالي اعترف بمرتبتها بين تلك القوى القادرة على عقد المعاهدات, إن كلمتي (معاهدة) و(أمة) هما كلمات من لغتنا الخاصة، اخترناها في إجراءاتنا الدبلوماسية والتشريعية، ولكل منهما معنى محدد ومفهوم جيداً, لقد طبقناهما على الامم الاصلية، كما طبقناهما على الأمم الأخرى على وجه الأرض وهما يُطبقان على الجميع بنفس المعنى(Satz,1975,p.45).

لقد زعم مارشال أن قومية الشعوب الاصلية لم تدمرها المعاهدات التي تعترف بحماية الولايات المتحدة، وذلك لأن المبدأ المستقر لقانون الأمم هو "**أن القوة الأضعف لا تتنازل عن استقلالها وحقها في الحكم الذاتي، من خلال الارتباط بقوة أقوى، والحصول على حمايتها**" وبالتالي، كانت أمة شيروكي "**مجتمعًا متميزًا، يحتل أراضيه الخاصة، بحدود موصوفة بدقة، حيث لا يمكن لقوانين جورجيا أن يكون لها أي قوة، ولا يحق لمواطني جورجيا دخولها، إلا بموافقة من شيروكي أنفسهم، أو بما يتوافق مع المعاهدات، وقوانين الكونغرس كما ان جميع التعاملات مع الأمم الاصلية منوطة، ليس بالولاية، بل بالحكومة الفيدرالية**"(Prucha,1984,p.211).

دخلت القضية القانونية للسكان الاصليين مرحلة جديدة, عندما منعت ولاية جورجيا بموجب قانون دخل حيز التنفيذ في ١ آذار ١٨٣١ البيض من الإقامة في بلاد شيروكي دون ترخيص، لأن الولاية كانت تأمل في إبعاد المبشرين الذين شجعوا الشعوب الاصلية ونصحوهم في موقفهم الراسخ ضد الإبعاد(Breyer,2003,p.p.408-426), وعندما لم يغادر المبشرون، ألقي القبض عليهم وسُجنوا, ورفض اثنان منهم، هما صمويل ورسستر وإليزور بتلر، قبول العفو أو الترخيص, في وقت استأجرت هيئة المفوضين الأميركيين للبعثات الأجنبية، التي كان هؤلاء الرجال منتمين إليها، ويليام ويرت وجون سيرجنت مرة أخرى لرفع قضية شيروكي ضد جورجيا أمام المحكمة العليا(Swindler,1975,p.16).

وبذلك أصدرت المحكمة العليا قراراً خاصاً يأمر محكمة جورجيا بإلغاء إدانتها لووستر والإفراج عنه، ولكن القوانين الفيدرالية كانت بها ثغرات جعلت إجراء المحكمة غير فعال، فلم يكن من الممكن إرسال ضباط شرطة من الولايات المتحدة للإفراج عن السجناء إلا بعد أن رفض قاضي الولاية رسمياً الامتثال للأمر، ولكن جورجيا تجاهلت تماماً إجراءات المحكمة، ولم يصدر أي رفض كتابي وعلى أية حال، أجلت المحكمة العليا جلساتها قبل أن تتمكن من الإبلاغ عن فشل جورجيا في الامتثال (Satz,1975,p.49). ولم يكن هناك أي إجراء آخر يمكن لجاكسون أن يتبناه، حتى لو أراد ذلك, وقد أعلن هو نفسه أن "**قرار المحكمة العليا قد ولد ميتاً، ووجدت المحكمة أنها لا تستطيع إرغام جورجيا على الخضوع لقرارها**"(Bassett,Vol 4,1931,p.430).

ومن جانبه كان جاكسون يأمل أن يساعد استحالة فرض قرار المحكمة العليا في إقناع السكان الاصليين بأن الإبعاد الطوعي هو الحل العملي الوحيد (Satz,1975,p.49), وحث حاكم ولاية جورجيا ويلسون لومبكين على عدم التصرف بأي شكل من الأشكال من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الصراع، ووافق لومبكين على التصرف بالتنسيق مع الحكومة الفيدرالية وطلب الرئيس من جورجيا العفو عن المبشرين، وأقنعهم المجلس الأمريكي بقبول الإفراج عنهم(Burke,1969,p.530). وفي النهاية، أثبتت المشاعر النقابية أنها أعظم من التعاطف مع قبيلة شيروكي، وحث أصدقاء السكان الأصليين المخلصين في المجلس الأمريكي على التوقيع على معاهدة إبعاد, حتى السيناتور فريلينجهويزن توصل في نيسان ١٨٣٢ إلى استنتاج مفاده أن السكان الأصليين يجب أن ينتقلوا إذا عُرضت عليهم معاهدة ليبرالية(Miles 1973,p.p.519-544).

**الخاتمة**

إنَّ التواصل الذي حصل بين الأمريكيين والسكان الأصليين أدى الى تدمير مجتمعات السكان الاصليين ولاسيما مجتمع قبيلة الشيروكي، ومع تزايد الطلب الأبيض على الأراضي، عرضِ قبيلة الشيروكي للخداع باستمرار وسلب أراضيهم من خلال معاهدات احتيالية، وانتهك المستوطنون المعاهدات باستمرار، وتجاهلوا الوعود التي قدمتها السلطات الامريكية بضمان حقوق السكان الاصليين وعلى سبيل المثال لا الحصر قبيلة الشيروكي في الأرض، وخصوصاُ في مطلع القرن التاسع عشر ليبدئوا بفكرة إبعادهم إلى ما وراء نهر المسيسيبي كونه الحل المفضل.

**المصادر**

**الوثائق المنشورة**

1. December 8, 1829: First Annual Message to Congress. https:// millercenter.org.
2. Indian Removal Act at the Library of Congress. https://webarchive.loc.gov .
3. The Cherokee Memorial of February 17, 1829, https://www.loc.gov.

**الرسائل والأطاريح باللغة الانكليزية**

1. Goodwin, Seth H., When Theology Stumbles: Jeremiah Evarts and the American Indian Removal Debate, 1828–1831, M.A. dissertation, Dartmouth College, Hanover, NH, 2012.
2. Goss, George W., The Debate Over Indian Removal in the 1830s, MA thesis, University of Massachusetts Boston, 2011.
3. Stephens, Kyle Massey, To the Indian Removal Act, 1814-1830, A Dissertation Doctor ,The University of Tennessee, 2013.

**الكتب باللغة الانكليزية**

1. Acts of the General Assembly of the State of Georgia, 1827 ,Milledgeville, 1827.
2. Adams ed., Charles Francis, Memoirs of John Quincy Adams, Comprising Portions of His Diary from 1795 to 1848, vol 7, Philadelphia , 1877.
3. Bassett, Jonah Spencer, Correspondence Andrew Jackson, Vol.2, Washington, 1931.
4. Beveridge, Albert J., The life of John Marshall, Vol.4, New York,1919.
5. Bowes, John P., The Trail of Tears: Removal in the South ,New York, 2007.
6. Dawson, William C., A Compilation of the Laws of the State of Georgia ,Milledgeville, 1831.
7. DeRosier Jr., Arthur H., The Removal of the Choctaw Indians, University of Tennessee Press , 1970.
8. Ellis, George Edward, Red Man and White Man in North America from its Discovery to the Present, Boston, 1882.
   Israel, ed Fred L, The State of the Union Messages of the Presidents,1790-1966, vol.1. New York, 1966.
9. Kennedy, John P., Memoirs of the Life of William Wirt: Attorney-General of the United States, vol.2, Philadelphia, 1860,.
10. Lewis, Jr, James E., The Louisiana Purchase: Jefferson's Noble Bargain?, University of North Carolina Press, 2003.
11. Lumpkin, Wilson, The Removal of the Cherokee Indians from Georgia, New York, 1907.
12. McDougall, Walter A., Freedom Just Around the Corner: A New American History 1584 – 1828, New York, 2005.
13. Mooney, James, Historical Sketch of the Cherokee, Chicago, 1975.
14. Peters, Richard, The Case of the Cherokee Nation against the State of Georgia, Philadelphia, 1831.
15. Prucha, Francis Paul, The Great Father: The United States Government and the American Indian, University of Nebraska Press, 1984.
16. Richardson, James D., A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents, Vol.2, Washington, 1896.
17. Royce, Charles C., The Cherokee Nation of Indians: A Narrative of Their Official Relations with the Colonial and Federal Governments, Washington, 1887.

18. Satz, Ronald N.. American Indian Policy in the Jacksonian Era, University of Oklahoma Press, 1975.
19. Tracy, E. C., Memoirs of the Life of Jeremiah Evarts, Esquire, Boston, 1845., p. 432.
20. Trafzer, Clifford E. American Indians American Presidents. New York,2009.
21. Weinberg, Albert Katz, Manifest Destiny a Study of Nationalist Expansionism in American History, Johns Hopkins Press,1935.
22. Woodward, Grace Steele, The Cherokee, University of Oklahoma Press, 1963.

**البحوث باللغة الانكليزية**

1- Breyer, Stephen, The Cherokee Indians and the Supreme Court, The Georgia Historical Quarterly, Vol. 87, No. 3/4, FALL/WINTER 2003.
2- Burke, Joseph C. The Cherokee Cases: A Study in Law, Politics, and Morality, Stanford Law Review, Vol. 21, No. 3 ,Feb, 1969.
3- Miles, Edwin A., After John Marshall's Decision: Worcester v. Georgia and the Nullification Crisis, the Journal of Southern History, vol. 39, no. 4, November 1973.
4- Oberg, Michael L. , William Wirt and the Trials of Republicanism, The Virginia Magazine of History and Biography, Vol. 99, No. 3, Jul., 1991.
5- Prucha, Francis Paul, Indian Removal and the Great American Desert ,Indiana Magazine of History, Vol. 59, No. 4 ,December. 1963.
6- ……., Thomas L. McKenney and the New York Indian Board, The Mississippi Valley Historical Review, Vol. 48, No. 4 ,Mar. 1962.
7- Swindler, William F., Politics as Law: The Cherokee Cases, American Indian Law Review, Vol. 3, No. 1, 1975,